قراءة في عوامل الهجرة غير الشرعية

د. كيسـي زهـــــيرة
المركز الجامعي لتامنغست

مقدمة.

تعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد التنقل المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر والزلازل والفيضانات وانتشار الأوبئة وتفشي الحروب خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي، إلى دول ومناطق أخرى.

فالهجرة هي الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه[1]، كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول[2].

تنقسم الهجرة إلى نوعين، هجرة داخلية؛ وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النّوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات، أو إذنٍ مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

أما الهجرة الخارجية (الهجرة الدولية) فهي التي يعبُر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى، بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

وتصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى هجرة مشروعة، وهجرة غير مشروعة، وهذه الأخيرة هي موضوع دراستنا في هذا البحث، مقتصرين على جزئية منها.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ازدياد مستمر، وغالبا ما تتفاوت الإحصائيات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، غير الشرعيين، وتقدّر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10ـ15 ٪ من عدد المهاجرين في العالم، والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

أما في تقرير منظمة الهجرة الدولية فإنّ مؤشّر حجم الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي يصل إلى 15 مليون فرد.

وفي أوربا على سبيل المثال فإن الشرطة الأوروبية Europol تقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوربي بحوالي نصف مليون شخص.

إن الأسباب الرئيسية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصفة عامة هي دوافع اقتصادية محضة، وإنْ كانت دوافع الانبهار والإعجاب بالغرب لها أهميتها، غير أنها تضل ضئيلة إذا ما قارنّاها بالدافع الاقتصادي، المتمثل في البحث عن العمل، وتحسين ظروف العيش، نظرا لما تعانيه دول الجنوب من مشاكل، وفيما يلي عرض لأهم العوامل المتسببة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وسيتم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة أقسام؛ عوامل بنيوية، عوامل محفزة، وعوامل ظرفية.

أولا- العوامل البنيوية:

تشتمل العوامل البنيوية على عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية، هذه العوامل متداخلة فيما بينها، تؤثر إحداهما في الأخرى، ناهيك عن عوامل طبيعية مؤثرة.

1 +العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

هناك بعض الأوضاع والمعطيات التي تكشف عن الواقع المزري والوضعية الحرجة التي يشهدها الاقتصاد في العديد من الدّول النامية، الشيء الذي انعكس سلبا على الأوضاع المادية للأُسَرِ، مما جعل الشباب

يُقبل على الهجرة السرية، ومن خلالهم انتقل التفكير في الهجرة حتى إلى الأطفال.

1 1 - البطالة:

إن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان، وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. وتقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12٪ وتبلغ 21٪ في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7٪ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15٪ في تونس (إحصائيات سنة 2005). هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

وعموما يظهر أنَّ مِنْ أهمِّ أسباب البطالة في الدُّول النامية ما يأتي:

- تهميش العالم القروي الذي يعرف معدلات كبيرة من الفقر والأمّية، مقابل ازدياد النُّمو الديموغرافي، مما يدفع إلى ركوب مخاطر الهجرة غير الشرعية.
- الاعتماد بشكل كبير على القطاع الفلاحي، الذي أصبح يعاني من مشاكل مناخية، مع ضعف في التصنيع، الأمر الذي حدّ من إمكانية وجود مناصب للشغل.
- انخفاض مداخيل الدّول نتيجة انخفاض أثمان المواد الأولية من جهة، وارتفاع معدلات الدَّيْن الخارجي من جهة ثانية؛ مما دفع بالمنظمات النقدية الدّولية إلى الضغط على دول الجنوب المثقلة ميزانيتها العامة بالديون؛ لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تخفيض نفقاتها في القطاعات الاجتماعية.[3]

ومن أجل الحدّ من هذه الظاهرة، اقتضى ذلك تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا، بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب (400 ألف فرصة عمل)، الجزائر (500 ألف فرصة عمل) وتونس (100 ألف فرصة عمل)[4].

1 2 - الفقر:

من نتائج ظاهرة البطالة، زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية، فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 5.2 ملايين شخص، يمثلون نحو 16.25٪ من إجمالي السّكان، البالغ عددهم 32 مليون نسمة.(5)

كما بلغت نسبة السّكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقرب من 14٪، وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا التحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج.

وفيما يلي إحصائيات للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، ممن كانت دوافعهم بنيوية.(6)

الدوافع	البحث عن العمل	تحسين مستوى المعيشة
النسبة المئوية	63%	37%

المهنة	بدون مهنة	تاجر	عامل
النسبة المئوية	56%	18%	26%

2 - العوامل الطبيعية.

تتزامن هذه الأسباب مع فترات من الزمن؛ كالجفاف الذي يحدث كلّ عشرة أو عشرين سنة، حيث يدفع سكان دول السّاحل على الخصوص إلى النزوح نحو الجنوب الجزائري، وعُرف في التاريخ الحديث نزوحين، الأول سنة 1963والثاني في بداية السبعينات.

هذا النوع من الهجرة غير الشرعية لا يتم بشكل إنفرادي، ولكن في جماعات بالمئات والآلاف من الناس المتضررين من انعدام الماء والطعام، فغريزة البقاء تدفعهم كلهم إلى الرحيل حيث المأكل والمشرب، أين يعاملون كلاجئين، وفي هذه الحالة لا تتحمل الدّولة المستقبلة المصاريف وحدها، ولكن هناك المحافظة السامية للاجئين، التي تتكفل بالملف كله، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، والهيئات الدولية الأخرى؛ كالمنظمة

العالمية للصحة، والمنظمة العالمية للتغذية، والصندوق العالمي للزراعة وغيرها...[7]

ثانيا: العوامل المحفزة:

تسمى هذه العوامل أيضا بعوامل الجذب، هذه الأخيرة مصدرها دول الاستقبال، ويمكن حصرها فيما يأتي:

1 -التغيرات الديموغرافية:

ويطلق عليها كذلك بالخلل الديموغرافي، رجع سببه إلى ارتفاع نسبة الإنجاب في الدول النامية، وارتفاع نسبة المسنين في الدول المتقدمة، وقد كشفت تقديرات منظمة الأمم المتحدة[8] أنّ عدد سكان اليابان وأوروبا سينخفض بصورة ملحوظة بحلول عام 2050م، إذا ما سارت معدلات النّمو الطبيعي للسكان المنخفضة على مستوياتها الحالية، وتشير الإسقاطات السّكانية إلى أنّ عدد سكان بريطانيا الحالي سينخفض من 57 مليون نسمة إلى نحو 41 مليون نسمة بحلول العام 2050م، كما سينخفض عدد سكّان اليابان الحالي من 127 مليون نسمة إلى نحو 95 مليون نسمة بحلول العام 2050م، وهذا ما فتح باب الهجرة المشروعة وغير المشروعة من الدول النّامية إلى هذه الدّول.

كما كشف تقرير الأمم المتحدة الصّادر في مارس 2007[9] أنّ عدد منْ سيبلغون سنَّ الستين فأعلى على مستوى العالم، ربما يزيد بنحو ثلاثة أمثال بحلول عام 2050. وقد يمثلون عندئذ نحو ربع تعداد سكان العالم، الذي من المتوقع أن يصل إلى 9.2 مليار نسمة. ويتمركز غالبية كبار السن في الدول المتقدمة، ما قد يؤثر سلبا في حجم الأيدي العاملة، ورغم تعدّد وصعوبة الحواجز والعوائق التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة بين الدول الفقيرة والغنية، فإن الهجرة غير الشرعية قد ساعدت على سدّ بعض النقص في الأيدي العاملة لدى الدول الصناعية، وخاصة في المهن الهامشية.

إنّ أحسن ما يمكن أنْ نبين مِنْ خلاله مدى وجود طلب متزايد على اليد العاملة؛ ما يحدث في الجنوب الإسباني، إذْ يتهافت أصحاب الضيعات

على الأطفال والشباب المغربي الموجود في وضعية غير قانونية، الذي يقبل العمل بأرخص الأثمان، وهذا ما ينقله المهاجرين المغاربة إلى ذويهم من أنّ المهاجر السري مطلوب للعمل أكثر من المهاجر الموجود في وضعية قانونية.

ومما يحفز الأطفالَ أيضا على الهجرة، الحملاتُ الموسميةُ التي تقوم بها الدول الأوربية خاصة إسبانيا وإيطاليا من أجل تسوية أوضاع المهاجرين السّريين؛ كما حدث في إسبانيا مؤخرا، حيث استفاد عدد كبير من المهاجرين السريين من هذه الحملة، واستطاعوا تسوية أوضاعهم، ناهيك عن وجود جمعيات حقوقية تشتغل في مجال الطفولة، تتوفر على مركز لإيواء الأطفال المغاربة المهاجرين سرا.[10]

2 -صورة النجاح الاجتماعي:

إن صورة النجاح الاجتماعي الذي تظهره الجاليات بالخارج؛ سواء كانت جزائرية أو مغربية أو تونسية، عند عودتها إلى أرض الوطن لقضاء العطلة، موردين معهم مظاهر الغنى من أرصدة مالية، سيارات فاخرة، وهدايا ثمينة، واستثمارات في العقارات، هذه الصورة تؤثر على نفسية الشباب، بل أكثر من ذلك على نفسية الأطفال، وتجعلهم يفكّرون مليّا في الهجرة.

3 -الموقع الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي في الكثير من الأحيان عاملا محددا في ربط العلاقات بين الدول، فقد أجمع العديد من الباحثين على أهمية القرب الجغرافي في ربط جسور التواصل والانتقال بين البلدين. فإذا بحثنا في هذه المسألة نجد أنّ الجزائر وتونس لا يفصل بينها وبين أوروبا إلا البحر الأبيض المتوسط، بل أكثر من ذلك فإنها لا تبتعد عن الشاطئ المغربي القريب منّا جدا إلا بعض الكيلومترات؛ 14 كيلومترا عبر مضيق جبل طارق، بحيث يمكن رؤية الشاطئ الإسباني بصورة واضحة من الشاطئ المغربي، الممتد من طنجة إلى سبتة.

وكذلك الشأن بالنسة لميناء المهدية التونسي، الذي يبعد عن جزيرة رامبادوزا الايطالية بحوالي 60 ميلا بحرية، وولاية عين تموشنت الجزائرية حيث أنّ 94 كم فقط تفصل شاطئ بوزجار عن مدينة ألميريا الاسبانية.

فموقع هذه الدّول يكون سببا فعّالا ومحفّزا للهجرة غير الشّرعية سواء مِنْ قِبَل مواطني هذه الدول، أو مِنْ قِبَل الأفارقة باتخاذ هذه الدّول مناطق عبور. فعلى سبيل المثال يدخل هؤلاء الأشخاص عبر الحدود الجنوبية مع مالي وخاصة النيجر إلى المدن الحدودية؛ مثل برج باجي مختار، وتيمياوين، وتين زواتين وعين قزام، ثم ينتقلون إلى الداخل نحو أدرار، تمنراست وجانت.

وتستقرّ هاته الفئة وقتا من الزمن في المدن المذكورة سابقا للعمل وجمع المال حتى يتعرفوا على الشبكات التي تنقلهم إلى الشمال، فيذهبون بعد ذلك حسب وجهة كلّ واحد إلى ليبيا، وآخرون إلى الحدود التونسية، وآخرون إلى الحدود المغربية، ومن هناك إلى أوروبا وهي هدفهم المشترك.

يبقى الأكيد أنّ الكثير منهم ينتقل من مدينة إلى أخرى، يعمل فترة من الزمن للحصول على المال، ثم يتقدم إلى الشمال، ومنهم من تصل به الأحوال إلى السرقة والدعارة بالنسبة للنساء، فالمال هو الأساس، يحتاجون إليه للأكل وللعبور خاصة؛ حيث بلغ عدد الجنسيات التي تخطى أصحابها الحدود الوطنية في إطار الهجرة غير الشرعية 39 جنسية خلال العشرية الأخيرة.

على ضوء ما سبق ذكره وحسب تصريحات المهاجرين غير الشرعيين يستنتج بأن هناك شبكة دولية منظمة تسهر على نقلهم من دولة إلى أخرى.

ومن خلال بعض التحقيقات التي تمت مع المهاجرين غير الشرعيين، فإنه يتبين أنّ نقلهم من بلدهم الأصلي إلى غاية الحدود الإسبانية المغربية يكلفهم ما يناهز 1000 دولار للشخص الواحد، وعلى عدة مراحل، كما أنّ وسائل النقل تتغير من مكان لآخر حسب طبيعة المنطقة وانتشار مصالح الأمن ووحدات الجيش الوطني الشعبي.[11]

4 - انتشار شبكات التهجير:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تسببت فيها عدة عوامل اجتماعية واقتصادية كما سبق ذكره سابقا أضحت تجد التشجيع والسند في وجود شبكات للتهريب والتزوير المنظمة، والتي تتحكم فيها العصابات الإجرامية، التي تبين لها أنّ تهريب البشر أصبح تجارة رابحة، ذات مردودية عالية، تزيد سنة بعد سنة، وتقدر بملايين الدولارات.

وهكذا فقد أفرزت ظاهرة تهريب البشر، شكلا جديدا من أشكال استبعاد الإنسان لأخيه الإنسان، الذي يتم استغلالهم أبشع استغلال، من خلال توجيههم قسرا إما للعمل المُهين، أو للدعارة، أو ليكونوا موضوعا لممارسات أخرى غير مشروعة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنّ ما يحفّز الشباب والأطفال على الهجرة وجود شبكات منظمة، تنتشر عناصرها حول الموانئ والشواطئ الجزائرية، كما أنها تتواجد في مدن الشمال المغربي، تعمل على تهجير الرّاغبين في الهجرة مقابل مبالغ مالية تعتبر خيالية بالنظر إلى المستوى المعيشي لهؤلاء الشباب والأطفال.

وأمام ارتفاع عدد الراغبين في الهجرة عمدت هذه الشبكات إلى تطوير ترسانتها اللوجيستيكية، إذ عملت على إدخال إصلاحات وتغييرات على المعدات المستعملة في التهجير، ويقوم بدور الوساطة بين هذه الشبكات والراغبين في الهجرة عدد كبير من السماسرة ينتشرون في العديد من المدن.

ففي حديثه لجريدة الشروق الجزائرية قال مسؤول كبير وهو عبدالعزيز بلخادم في هذا الصدد:" إن آفة (الحرقة) عبر قوارب الموت، هو نزيف أصاب الشباب عبر الحدود، نتاج سمسرة مافيوية لأيادي آثمة داخلية وخارجية، تتاجر بأرواح وأعضاء الجزائريين في الهجرة السرية والاختطاف والانتحار كذلك، موضحا أنّ حدودنا المحاذية لسبع دول، والتي يتعدى مداها ثمانية آلاف كيلومتر، لو كانت مصانة بالقدر الكافي لما تسللت

إلينا هذه المظاهر الغربية، وما تسللت بين شبابنا، وانتشرت عبر ترابنا."[12]

ومن أمثلة ما يمكن قوله في هذا الصدد؛ أنه يقدر سنويا عدد النساء والأطفال الذين يعبرون الحدود الدولية بمساعدة شبكات الهجرة غير الشرعية بحوالي 2700000 مهاجرا، كما تعبُر سنويا بصفة غير قانونية حدود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا حوالي 500000 مهاجرا.

ويصل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يلجون سنويا الفضاء الأوروبي ما بين 120000 و500000 مهاجرا.

كما يشكل الأفارقة من الجنسين العمود الفقري للهجرة السرية، حيث يعبرون الصحراء بمختلف الوسائل، من أجل الوصول إلى المغرب، على أمل الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وتتراوح أعدادهم ما بين 10000 و12000 مهاجر سري، يعبرون التراب الجزائر والمغربي باتجاه اسبانيا، و5٪ إلى 10٪ يصلون إلى المغرب، والباقي يدخل عبر الجزائر، ويقدر عدد المتوفين في البحر في الفترة الممتدة ما بين 1989 و2002 بـ 8000 إلى 10000 ضحية.[13]

5 -آثار الإعلام المرئي:

إن للإعلام المرئي تأثيره الذي لا يمكن إغفاله، حيث يُظهِر أوروبا على أنّها جنة النعيم التي تمطر الأموال. فالدعاية التي يشنها الإعلام الغربي تجعل الشباب يفكر في الهجرة، اعتقادا منه أنّ هذه الدول هي الملجأ الأكيد لتحسين وضعه الاجتماعي. خاصة وأنّ القنوات التلفزيونية الإسبانية تلتقط بسهولة في مدن الشمال، وأنّ أغلب العائلات حتى الفقيرة منها أصبح بإمكانها اقتناء هوائيات تمكنهم من متابعة هذه القنوات من خلال برامجها وأفلامها، التي تمرّر رسائل للشباب عن الأوضاع في أوربا، مما يجعل التفكير في الهجرة أمرا طبيعيا.

يقول جابي عبد الناصر أستاذ في علم الاجتماع:" إن الدور الذي تقوم به الفضائيات، والصورة التي تقدمها وسائل الإعلام للعيش في

أوروبا تعطي نمط عيش مرغوب فيه لدى الشباب، عكس ما هو مقدم في الجزائر."[14]

ثالثا: العوامل الظرفية:

إن هذه العوامل لا يمكن إحصاءها على سبيل الحصر، فقد تختلف باختلاف الفئة الراغبة في الهجرة غير الشرعية، سواء من حيث السن، أو الجنس، أو المستوى الدراسي، وقد تكون وليدة مستجداتٍ تقع في العالم...الخ. وفيما يأتي نماذج عن هذه العوامل.

1 -**الفشل الدراسي:**[15]

في العديد من الأحيان يجد الطفل نفسه مضطرا لمغادرة الدراسة مبكرا، وذلك لعدة أسباب، فقد تكون الأسرة غير قادرة على تحمل أعباء الدراسة، وقد تكون المدرسة بعيدة كما في العديد من القرى مما يضطر الآباء إلى إيقاف أبنائهم عن الدّراسة.

وقد يضطر الأطفال إلى مغادرة المدرسة نظرا للصورة القاتمة والمؤثرة التي يتركها الشباب الجامعي المعطل، مما يدفع بهم إلى اختصار الطريق، والتوقف مبكرا عن الدراسة، حتى لا يواجه نفس المصير.

وفي حالات أخرى تضطر الأسرة لتوقيف ابنها عن الدراسة ليشتغل ويساعد على أعباء البيت، ويعتبر الأطفال المتسربين والمتوقفين عن الدراسة فئة مرشحة لخوض تجربة الهجرة السرية.

وفيما يلي جدول يبين اختلاف نسبة المهاجرين غير الشرعيين من الشباب الجزائري، بحسب اختلاف المستوى الدراسي:[16]

الطور الدراسي	أمي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي
النسبة المئوية	4%	12%	40%	40%	4%

2 -**التفكك العائلي:**[17]

تعتبر الأسرة المحيط الطبيعي لتنشئة الطفل ونموّه، ومصدر أمانه وطمأنينته؛ فإن تصدعت أو تفككت ضاع النمو الطبيعي والمتوازن للطفل، وهذا التفكّك يكون ماديا أو معنويا.

فالتفكك المادي يرجع لعدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة، نتيجة الطلاق، أو فقدان أحدهما، أو كلاهما بسبب الوفاة، لكن تفكك الأسرة وانحلالها لا يكون مرتبطا بالأوضاع المذكورة فقط، بل يلزم اقترانها بانعدام الرقابة، والتوجيه السليم، ذلك أنّ التفكُّك الأسري الذي يترك أثرا بالغا في نفس الطفل هو التفكك المعنوي، أو العاطفي حيث تكون الأسرة مترابطة ماديا، إلا أنه يسودها الخلاف، ويدخل في نطاق التفكك المعنوي كذلك معاملة الطفل بقسوة من طرف أحد الأبوين أو كليهما.

يتبين مما سبق أنّ التفكك الأسري يكون له أثر سلبي على شخصية الطفل، والدفع به نحو التشرد، وربما نحو التفكير في الهجرة غير الشرعية.

خـــــاتمة:

بعد عرضنا لأهم عوامل الهجرة غير الشرعية، وجب التنويه بضرورة معالجة هذه الظاهرة، التي تتطلب علاوة على التنسيق الثنائي والجهوي والدولي أن تتظافر على الصعيد الوطني جهود كلّ مكونات المجتمع؛ من مسؤولين حكوميين، ومجتمع مدني، وباحثين، ومهتمين لتفعيل التصور، والمقاربة الشمولية التي تلامس الجوانب التحسيسية والاقتصادية والاجتماعية والوقائية والأمنية والإنسانية، من أجل استئصال ظواهر الفقر والبطالة والجهل، التي تعتبر الدوافع الرئيسية لتشكيل الأرضية التي تسمح بتفاقم الهجرة غير الشرعية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) أ.د عثمان الحسن محمد نور، ود. ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2008، ص 15.

(2) أ.د عثمان الحسن محمد نور، ود. ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة،المرجع نفسه، ص 16.

(3) الأستاذ الطيب الشرقاوي، تقديم القانون رقم 03- 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، مقال منشور بمجلة تصدرها وزارة العدل بالمملكة المغربية والموسومة بـ إشكالية الهجرة على ضوء القانون رقم 03- 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، ص 20.

(4) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208 (الجزيرة.نت: 03جانفي 2012)

محمد الخشاني، رئيس الجمعية المغربية لدراسات وأبحاث الهجرة، جامعة محمد الخامس، الرباط، أسباب الهجرة غير الشرعية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت.

(5) http://www.palmoon.net/7/topic-2124-106.html

مقال بعنوان البطالة وانعدام الدخل السبب الرئيس، منشور على موقع الشهاب نت.

(6) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208

-محمد الخشاني، رئيس الجمعية المغربية لدراسات وأبحاث الهجرة، جامعة محمد الخامس، الرّباط، أسباب الهجرة غير الشرعية، مقال منشور على موقع (الجزيرة.نت: 03جانفي 2012).

(7) إحصائيات قدمت من خلال مداخلة حول هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، من قبل السيد بكوش كريم في الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية بالمركز الجامعي بتمنراست، ماي 2010.

(8) مداخلة حول هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، تقدم بها السيد بكوش كريم في الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية بالمركز الجامعي بتمنراست، ماي 2010.

(9) أ.د عثمان الحسن محمد نور، ود. ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة،المرجع نفسه، ص7.

(10) أ.د عثمان الحسن محمد نور، ود.ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، المرجع نفسه، ص 39.

(11) كريم متقي، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا. دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص ص 16- 17.

(12) مداخلة حول هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، تقدم بها السيد بكوش كريم في الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية بالمركز الجامعي بتمنراست، ماي 2010.

(13) سميرة بلعمري، جريدة الشروق ليوم الخميس 10- 07- 2008، العدد 2349.

(14) محمد أوزكان، إشكالية الهجرة، مقال منشور بمجلة تصدرها وزارة العدل بالمملكة المغربية والموسومة بـ إشكالية الهجرة على ضوء القانون رقم 03- 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، ص 34.

(15) إحصائيات قدمت من خلال مداخلة حول هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، من قبل السيد بكوش كريم في الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية بالمركز الجامعي بتمنراست، ماي 2010.

(16) كريم متقي، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا. دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، المرجع السابق، ص 17.

(17) إحصائيات قدمت من خلال مداخلة حول هاجس الهجرة غير الشرعية بين الإجراءات النظرية والإكراهات الميدانية، من قبل السيد بكوش كريم في الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية بالمركز الجامعي بتمنراست، ماي 2010.